

## أثر الاحتلال الإسرائيلي على

وكاننا دائماً مع الأبحاث والمؤلفات المتجددة وكشف القدرات المعطاءة والانجازات الخيرة التي يظهرها الى النور مؤرخنا القدير الدكتور خلدون ابو السعود، الذي مكث في كتابة مؤلفه خمس سنوات غير عابىء بما يترتب على تلکم الأعمال من ارهاق وجهد وتحديات جسام لذلك نقدر له ذاكرته المتيقظة وعزيمته المتوثبة لعمله الدؤوب،واضعاُ جهده للقدس وكتاب «**اثر الاحتلال الإسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقا لاحكام القانون الدولي**»، لذلك نتبع اهمية هذا الكتاب من حق السيادة الفلسطينية على القدس.

**وتعتبر قضية السيادة على القدس بؤرة الصراع ومفتاح السلام في الشرق الاوسط بل والعالم بأسره.**
**واليوم نحن معكم في الحلقة الاخيرة من كتاب «اثر الاحتلال الاسرائيلي على حق السيادة على القدس وفقا لاحكام القانون الدولي» ارتأينا ان نأخذ القليل من مباشرة السيادة الفلسطينية على القدس ومحاولات الغائها والسيادة على مدينة القدس قبل الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧م، والسيطرة الاسرائيلية ومحاولات فرضها على القدس منذ عام ١٩٦٧م وحتى الوقت الحاضر والاطر لانفصال فلسطين عن الدولة العثمانية والامم المتحدة وموقفها من حق السيادة على القدس، وقد كان بودنا ان نكتب الكثير حول هذا الاصدار المفيد، وان نكثر من الحلقات لما فيه من تعزيز للقدس واعزاز، ولكن لضيق المساحة نأخذ قسطا من هنا وقسطا من هناك من هذا الكتاب القيم وذلك ايضا لضيق الوقت، وهذا طبعاً لا يفي الكتاب حقه لانه نزر يسير من شيء كثير.**

### السيادة الفلسطينية على القدس ومحاولات الغائها

ان من اخطر الفترات التي مرت بها القضية الفلسطينية واهمها بشكل عام، وقضية القدس بشكل خاص، فيما يتعلق باسيادة الفلسطينية وتوارثها واستمرارها في الشعب الفلسطيني، بعد اكتمال اركانها القانونية، تلك الفترة الممتدة منذ انهزام الدولة العثمانية-التي حافظت على استمرارية وبقاء السيادة الفلسطينية-ومروراً بفترة الانتداب البريطاني، وحتى احتلال القدس وضماها من قبل اليهود، بهدف السيطرة العسكرية على المدينة، ومحاوله محو السيادة العربية الفلسطينية عنها، حيث ظل ذلك الحق بالسيادة على الارض الفلسطينية المحتلة-ولا زال-موقوفاً على الشعب الفلسطيني وحده.

وتحاول من خلال هذا الفصل، تسليط الضوء على السيادة الفلسطينية على المدينة،وبيان تأثير الاحتلال المتناوب، على حق السيادة الفلسطينية على القدس،رغم التغييرات التي طرات على حدود الاقليم الفلسطيني، سواء طبقا لقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة، او على اثر قيام دولة اسرائيل رسمياً في ٢٥ ايار ١٩٤٨ او نتيجة لأثار حرب ١٩٦٧ وقال الدكتور خلدون ابو السعود:

لكي نستطيع دراسة تلك المسألة على وجه التحديد وتوضيحها، فإن ذلك يتطلب منا، التعرض لواقع المدينة في المراحل التاريخية المختلفة، منذ نشأتها وحتى استيلاء اليهود عليها في الوقت الحاضر، ومحاوله تكريس الاحتلال الاسرائيلي عليها، وفرض السيطرة الفعلية العسكرية على الارض، بقوة الامر الواقع، وسوف نتعرض لهذا الموضوع في مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: أفرده للحديث عن السيادة على مدينةالقدسقبل الاحتلال البريطاني عام١٩١٧، ونتعرض من خلاله الى جهود المملكة المتحدة في تمكين اليهود من السيطرة على فلسطين،والى اثر الأحداث التاريخية على السيادة الفلسطينية على القدس،خلال فترة الانتداب البريطاني، على السيادة الفلسطينية على المدينة، والى اثر قرار التقسيم على السيادة الفلسطينية على المدينة.
المبحث الثاني:أخصه للحديث عن السيادة على مدينة القدس منذ عام ١٩٤٨، وحتى وقتنا الحاضر.وتنتطرق من خلاله للاحتلال الاسرائيلي، ومحاولات فرضها على القدس عام

المطلب الثالث: اثر قرار التقسيم على حق السيادة الفلسطينية على القدس.

### السيطرة الاسرائيلية ومحاولات فرضها على القدس منذ عام ١٩٦٧

استخدمت اسرائيل منذ بداية احتلالها للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، الاوامر العسكرية لتكريس احتلالها لباقي اراضي فلسطين، حيث سعت الى ضم المدينة وتوسيع البلدية على حساب التجمعات العربية، وشمل توسيع اكبر عدد ممكن من الارض، واقل عدد من السكان العرب، بهدف فرض واقع على الارض تستطيع معه فرض سيطرتها العسكرية والادارية على القدس، وجعلها عاصمة لها من دون الفلسطينيين.

حيث بدأت القدس وجوارها المحيطة تعزل سياسيا، واداريا، واقتصاديا، عن باقي الاراضي المحتلة، واخذت تعامل كمنطقة اسرائيلية عدا ما يتعلق بالجنسية، حيث ظل السكان مواطنين اردنيين رغم الاحاق، كما قامت بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٦٧ بحل بلدية القدس «الشرقية الاردنية»، لتأكيد السيطرة الادارية الاسرائيلية الوحيدة على القطاع الشرقي المحتل من المدينة، وذلك يجعل ضم القدس الشرقية ( لا رجعة فيه وغير قابل للتفاوض)، وفي ٣٠ تموز ١٩٨٠ اتخذت اسرائيل خطوة اخرى لتعزيز هذه التغييرات واعتبر الكنيس القانون الاساسي (القدس عاصمة اسرائيل) كما اعلن هذا القانون ان (القدس كاملة وموحدة هي عاصمة اسرائيل) على ما سوف نتفصله لاحقا.

ورغم عمليات التهويد القسرية من قبل اسرائيل لتغيير ملامح القدس ضمن احتلالها للقمم الشرقي، الا انها هملت تهويد اجزاء عديدة من المناطق التي يشكل فيها الفلسطينيون اغلبيه عددية، حتى شكلت في النهاية خطرا يهدد اسرائيل وسيطرتها على القدس، عندما وجدت نفسها ملزمة بتقديم تنازلات جوهرية في موضوع القدس ضمن عملية السلام الاخيرة، ونتيجة لهذه الاعمال وصلت اسرائيل الى حقيقة انها ان لم تسارع الى تغيير الاوضاع في تلك الاقسام من المدينة لصالحها، ستكون سلطتها على القدس مهددة وخسارتها محققة،اذ لم يطرأ أي تغيير على سياساتها تجاه القدس بزعمها (عاصمتها الكاملة والوحدة) حتى يعيد توقيع اتفاقيات السلام مع العرب والفلسطينيين، فقد سعت اسرائيل الى فرض سيطرتها في القدس وتثبيتها، من خلال سن قانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة اريحا لسنة ١٩٩٤، وذلك اثر توقيع اتفاقية القاهرة بين اسرائيل والفلسطينيين بتاريخ ٤/٥/١٩٩٤، وبموجب هذا القانون يحظر على السلطة الفلسطينية فتح ممثلية لها او الدعوة الى اجتماع عام في اسرائيل، الا بعد الحصول على تصريح خطي من الحكومة الاسرائيلية.

ونشير الى ان اشارة المشرع الاسرائيلي عن تحديد نشاط السلطة الوطنية (في اسرائيل) بدلا (من القدس) كان الهدف منه تأكيد ان القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل، وغيرها من القوانين الاحتلالية التي تكرس فرض السيطرة الاسرائيلية على القدس، ونفي اية سيادة فلسطينية عليها، وهذا ما تناوله الكاتب على ضوء ضم اسرائيل للقدس الشرقية واثره على حقه السيادة الفلسطينية ومما جاء فيه:

١- ان الحديث عن القوانين والانظمة التي تبعتها اسرائيل الرامية الى تهويد المدينة وتوسيعها وعزلها عن باقي الضفة الغربية.

٢- تعرض المدينةالى الاستيطان المكثف ليكون

امرا واقعا.

٣- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجدار واثره على حق السيادة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٤- وصل المؤلف الى نتيجة ان بناء اسرائيل للجدار في الضفة الغربية وحول القدس انما يعتبر من الادوات التي تستخدمها اسرائيل في

من إصدارات مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية - شمس - كتاب

## حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقا لاحكام القانون الدولي



د. خلدون ابو السعود

تقويض السيادة الفلسطينية على الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وذلك لمنع ممارسة السيادة الفلسطينية وحتى لا يصل الفلسطينيون الى حلمهم المتمثل في جعل القدس عاصمة للدولة الفلسطينية التي تحظى بموافقة معظم دول العالم.

### الأثر القانوني لانفصال فلسطين عن الدولة العثمانية

بعدماريح الناصرصلاح الدين الايوبي المعركة، وسيطر على القدس سنة ١١٨٧م، ثم انتقلت السيادة على القدس الى الاتراك سنة١٥١٧م حيث اصبحت القدس جزءا من الامبراطورية العثمانية، وكانت فلسطين احدى الولايات العثمانية كباقي الاقطار العربية الخاضعة للخلافة العثمانية والتي سقطت في ١٩١٧/٩/١٢ وذلك بدخول الجيش البريطاني الى القدس وانفصالها عن الدولة العثمانية، وذلك باستقلالها كدولة قائمة بذاتها، وما كان الهدف من ذلك نقل سيادتها على جميع الاراضي غير التركية التي كانت جزءا من الدولة العثمانية بموجب (المادة ١١٩) من معاهدة فرساي لعام ١٩١٨م وجعل فلسطين كينونة منفصلة ومستقلة دوليا، او بعبارات اخرى، دولة في ظل القانون الدولي، وذلك اثر التوقيع على معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، التي تخلت بموجبيها تركيا عن حكمها على المناطق العربية المنفصلة عنها، ولم يكن للاحتلال البريطاني لفلسطين في ذلك الحين اية صفة استعمارية البتة، ومما يدل على ذلك:

١- تصريح الرئيس الاميريكي «ولسون» في كانون الأول سنة١٩١٥ بأنه، ليس الفتح والاستيلاء داخلين في برنامج الحكومات الديمقراطية ولا يتفقان مع مذهبها..

٢- تصريح اللورد اللنبي يوم دخوله القدس في ١٩١٧/١٢/٢٩ بأن غاية الاحتلال البريطاني هي تحرير فلسطين من النير التركي، وانشاء حكومة وطنية حرة فيها.

٣- اعلان لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا،في خطاب القاه على نقابات العمال البريطانية بتاريخ ١٩١٨/٥/١ ان بريطانيا تعترف بحق فلسطين وسوريا والعراق والجزيرة العربية، في الحرية والاستقلال وتكوين حكومات وطنية فيها.

٤- اصدار بريطانيا وفرنسا تصريحها في ١٩١٨/١١/٨ اكدتا فيه ان السبب الذي من اجله حاربتا في الشرق، هو تحرير الشعوب العربية، واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

### الامم المتحدة وموقفها من حق السيادة على القدس

منذ طرح القضية الفلسطينية على الامم المتحدة عبر مجلس الوصاية، ومجلس الامن، والجمعية العامة للامم المتحدة نرى انها شغلت حيزا بارزا وكانت - مازال - من اهم القضايا التي ناقشتها تلك الاجهزة وقد نبذت المدينة مكان الصدارة في كافة القرارات والمشاريع الدولية، التي طرحت لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي. وقد حظيت المدينة باهتمام خاص منذ دخول القضية الفلسطينية الى الدائرة الدولية في اعقاب وعد بلفور عام ١٩١٧، حيث اشار اليها صك الانتداب البريطاني على فلسطين نظرا لاهميتها، ووضعيتها الخاصة. لكن انشغال الجمعية العامة بمناقشة القضية الفلسطينية وقرار هدنة لوقف القتال في القدس، لم يمكنها من اقرار مشروع نظام التدويل رغم تعيين وسيط الامم المتحدة ثانيا، فهل لأي منهما اي اثر على حقوق الشعب العربي الفلسطيني، في سيادته على ارضه وبسبب قيام اسرائيل على اراضيه بموجب قرار التقسيم الذي اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة ثانيا، فهل لأي منهما اي اثر على حقوق الشعب العربي الفلسطيني، في سيادته على ارضه وترابه الوطني، تلك السيادة المورثة عن الدولة العثمانية الكاملة السيادة؟

ورغم فرض الاحتلال العسكري البريطاني على فلسطين في عام ١٩١٨، الا انه لم يستطع ان يكتسب اية سيادة قانونية على فلسطين،سيما وان تلك السيادة كانت ملكا للدولة العثمانية، وانتقلت الى الشعوب التي اسلخت قانونية على فلسطين، سيما وان تلك السيادة كانت ملكا للدولة العثمانية، وانتقلت الى الشعوب التي اسلخت عنها وفقا لمبادئ القانون الدولي، التي لا تعترف بالاحتلال وسيلة لاكتساب ملكية الارض، او نقلا للسيادة التي هي حق للشعب المحتل، الذي بقي مستقرا في ارضه دون اي انقطاع منذ ما يزيد عن ستة الاف سنة كما اسلفنا في الباب الاول من هذه الدراسة، سيما ان شخصية فلسطين كدولة، كانت واضحة ومنفصلة عن شخصية الانتداب، سيما ان الحكومة البريطانية، مارست قوة قانون وادارة (المادة ١) وامنت على ادارة السياسة الخارجية على فلسطين (المادة ١٢)، وقد اعتبرت الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد العصبة الشعب العربي الفلسطيني امة مستقلة اى دولة مستقلة كما اوضحنا، وذلك يستدعي الاعتراف للشعب الفلسطيني، بكيان مستقل دوليا، يتمتع بحق السيادة الكاملة على ارضه، رغم تقييد ذلك الاستقلال بتلقي الشورة والمساعدة من الدولة المنتدبة.

كما اعتبرت الجمعية العامة حفظ النظام والامن في القدس، مسألة ملحة على الامم المتحدة ككل، حيث تقرر ان يطلب من مجلس الوصاية ان يدرس من سلطة الانتداب والاطراف المعنية الاجراءات اللازمة لحماية المدينة وسكانها.وعندما رفض العرب مقترحات التقسيم، كما رفضها الاسرائيليون كذلك عهد للكونت برنادوت لتقديم تقريره حيث قدم تقريراً نهائياً في ١٩٤٨/٩/٢٠ (المادة ١٢)، وقد اعتبرت الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد العصبة الشعب العربي الفلسطيني امة مستقلة اى دولة مستقلة كما اوضحنا، وذلك يستدعي الاعتراف للشعب الفلسطيني، بكيان مستقل دوليا، يتمتع بحق السيادة الكاملة على ارضه، رغم تقييد ذلك الاستقلال بتلقي الشورة والمساعدة من الدولة المنتدبة.

كما قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٩٤/٣ بتاريخ ١١ كانون اول ١٩٤٨ منح القدس معاملة خاصة منفصلة عن المعاملة المنوحة لبقية فلسطين، وان توضع تحت وصاية الامم المتحدة الفعلية. ونظرا لجمود الوضع، اضطرت الدول العربية منتبهة فرصة تكوين لجنة التوفيق بقرار الجمعية العامة في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ التي كان من بينها وضع نظام دائم لتدويل منطقة القدس - الى الموافقة على فكرة التدويل لمنطقة القدس على اساس وحدتها ودون تقسيم الاماكن المقدسة فيها. اما الموقف اليهودي،فكان يقوم على اساس الاخذ

## مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

منذ طرح القضية الفلسطينية على الامم المتحدة عبر مجلس الوصاية، ومجلس الامن، والجمعية العامة للامم المتحدة نرى انها شغلت حيزا بارزا وكانت - مازال - من اهم القضايا التي ناقشتها تلك الاجهزة وقد نبذت المدينة مكان الصدارة في كافة القرارات والمشاريع الدولية، التي طرحت لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي. وقد حظيت المدينة باهتمام خاص منذ دخول القضية الفلسطينية الى الدائرة الدولية في اعقاب وعد بلفور عام ١٩١٧، حيث اشار اليها صك الانتداب البريطاني على فلسطين نظرا لاهميتها، ووضعيتها الخاصة. لكن انشغال الجمعية العامة بمناقشة القضية الفلسطينية وقرار هدنة لوقف القتال في القدس، لم يمكنها من اقرار مشروع نظام التدويل رغم تعيين وسيط الامم المتحدة ثانيا، فهل لأي منهما اي اثر على حقوق الشعب العربي الفلسطيني، في سيادته على ارضه وبسبب قيام اسرائيل على اراضيه بموجب قرار التقسيم الذي اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة ثانيا، فهل لأي منهما اي اثر على حقوق الشعب العربي الفلسطيني، في سيادته على ارضه وترابه الوطني، تلك السيادة المورثة عن الدولة العثمانية الكاملة السيادة؟

ورغم فرض الاحتلال العسكري البريطاني على فلسطين في عام ١٩١٨، الا انه لم يستطع ان يكتسب اية سيادة قانونية على فلسطين،سيما وان تلك السيادة كانت ملكا للدولة العثمانية، وانتقلت الى الشعوب التي اسلخت قانونية على فلسطين، سيما وان تلك السيادة كانت ملكا للدولة العثمانية، وانتقلت الى الشعوب التي اسلخت عنها وفقا لمبادئ القانون الدولي، التي لا تعترف بالاحتلال وسيلة لاكتساب ملكية الارض، او نقلا للسيادة التي هي حق للشعب المحتل، الذي بقي مستقرا في ارضه دون اي انقطاع منذ ما يزيد عن ستة الاف سنة كما اسلفنا في الباب الاول من هذه الدراسة، سيما ان شخصية فلسطين كدولة، كانت واضحة ومنفصلة عن شخصية الانتداب، سيما ان الحكومة البريطانية، مارست قوة قانون وادارة (المادة ١) وامنت على ادارة السياسة الخارجية على فلسطين (المادة ١٢)، وقد اعتبرت الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من عهد العصبة الشعب العربي الفلسطيني امة مستقلة اى دولة مستقلة كما اوضحنا، وذلك يستدعي الاعتراف للشعب الفلسطيني، بكيان مستقل دوليا، يتمتع بحق السيادة الكاملة على ارضه، رغم تقييد ذلك الاستقلال بتلقي الشورة والمساعدة من الدولة المنتدبة.

وهذه المبادئ اكدتها الامم المتحدة، واجهزتها، وصادق عليها المجتمع الدولي ما اكد وجود السيادة الفلسطينية على القدس وعززها، رغم المواقف والتصريحات الدولية المتعارضة مع تلك السيادة، حيث اصدر مجلس الوصاية القراررقم ١١٤ (الدورة الاستثنائية - ٢) بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٠ يدعو فيه اسرائيل الى ابطال نقل بعض الدوائر والوزارات الى القدس، والاعتبار عملا ينافض الامم الفقرة ٢ من قرار الجمعية العام رقم ٢٠٣ (الدورة ٤) الصادرة في ١٩٤٩/٩/٢ وكذلك القرار رقم ١١٨ (الدورة ٦) بتاريخ ١٩٥١/١١/١٢ الصادر عن مجلس الوصاية، وعند تجاهل اسرائيل لهذا القرار، واحتلالها القسم الشرقي من المدينة، ونقل وزارتها ودوائرها اليها،اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارات متتالية لاجبار اسرائيل على عدم تغيير وضع القدس، والقرار ٢٢٥٣-١٩٧١ والقرار ٢٢٥٤، لكنها لم تنصع للقرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٧، حيث شجب المجلس قرار اسرائيل عدم احترامها تلك القرارات، كما ان القرار ٢٥٢ الصادر عن مجلس الامن في ٢١ ايار/١٩٦٨ ذكر بالقرار المشار اليهما سابقاً اعتباراً من جميع الاعمال الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل بما فيها مصادرة الاراضي التي تؤدي الى تغيير الوضع القانوني للقدس-في اجراءات باطلة، لا يمكن ان تغير من وضع القدس.

كما عا مجلس الامن في تأكيد المبادئ السابقة في قراره رقم ٢٧١ بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٩ الذي اصدره عقب حادثة حريق المسجد الأقصى في ٢١ اب ١٩٦٩، حيث اكد ان العمل المقيت لتدنيس المسجد الأقصى يؤكد الحاجة الملحة الى ان تمتنع اسرائيل عن خرق القرارات المذكورة اعلا، وان تبطل جميع الاجراءات والاعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس، كما اصدر مجلس الامن القرار رقم ٢٩٨، ١٩٧١، بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٧١ الذي اكد المبدأ القائل ان حيياة الارض بالفتح العسكري عمل غير مقبول، واكد ان جميع الاعمال التشريعية والادارية، التي قامت بها اسرائيل لتغيير وضع

## مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

### مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.

مورثة اصلا من وجود هذا الشعب واستمراريته، فوق ترابه الوطني،وتولي الدولة العثمانية السيادة على الاقاليم العربية - ومنها فلسطين - رسخ تلك السيادة لتلك الاقاليم، وحفظها لها، الى حين وقد ورثها اياها بموجب المعاهدات الدولية العقودة مع الدول المنتصرة والمتحالفة، رغم نية تلك الدول المبيتة في استعمار تلك الاقاليم، وان نظام الانتداب لا يترتب عليه زوال السيادة عن الشعب الخاضع للانتداب بل ان هذه السيادة باقية للشعب الفلسطيني ما دام قائما، كما ان وضع فلسطين تحت الانتداب لم يترتب عليه نزع السيادة عن شعب فلسطين، بل ان هذا الشعب ظل صاحب السيادة الاقليمية والنتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية، كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين، واذا كان ذلك كذلك فما هو الوضع القانوني للسيادة الفلسطينية على القدس في عهد الاحتلال الاسرائيلي، المستخلف على القدس منذ انتهاء عهد الانتداب وحتى وقتنا الحاضر؟هذا ما سوف نظرحه في المطلب الرابع من هذا المبحث.